20010509-0001-ح

مخطوفون ومفقودون لبنانيون في لبنان!
صفحة من الحرب لم يُكتب لها النسيان بعد...

تركت الحرب اللبنانية بفصولها المتعددة وأشكالها المختلفة جملة من المشكلات لا يزال يئن منها كثير من اللبنانيين بشكل مباشر ولبنان بأكمله بشكل غير مباشر.

قضية المفقودين والمخطوفين (بين أطراف الحرب اللبنانية في مختلف مراحلها) واحدة من أعقد المشكلات على الإطلاق لأسباب عديدة، تتعدى الحيز الإنساني الشخصي لذوي المفقودين والمخطوفين وتصل بمداها الى الأجيال المتعاقبة منهم، ومن سائر اللبنانيين عموماً.

وتتداخل جملة من الأسباب الموضوعية في أي معالجة أو طرح يتصدى لهذه المشكلة، ففيها: القانوني- الشرعي- الأمني- الإجتماعي- الحقوقي، والنفسي أيضاً. ومهما حاول اللبنانيون نسيان الماضي وما خلفته الحرب، فإن ذاكرة الأجيال لن تنسى فظائع ما إرتكبته جموع المحاربين والمتحاربين.

كما، ولا يجدينا نفعاً إذا ما أطلقنا أحكاماً قيمية من هنا أو هناك، إلا أن ضريبة ما حدث سيدفعها أو دفعها اللبنانيون بدون إستثناء.

هروب الى الأمام

في ١٩٩٨/١٢/٤ وبناءً على المرسوم رقم ٣، أصدر رئيس مجلس الوزراء د. سليم الحص قرار حمل رقم ٢٠٠٠/١٠ قضى بتأليف لجنة تحقيق رسمية للإستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين، على أن تقدم هذه اللجنة تقريرها في مهلة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخه. وقد تشكلت من السادة العميد الركن سليم أبو اسماعيل رئيساً، وكل من العقيد جان سلوم (أمن عام)، العقيد مارون دياب (أمن دولة)، المقدم خطار مسلم (قيادة الجيش)، الرائد جان غريب (قوى أمن داخلي) أعضاء. إلا أن المهلة المعطاة مُددت ثلاثة أشهر إضافية. وفي ٢٥ تموز ٢٠٠٠ خرجت اللجنة بتقريرها الى الرأي العام اللبناني وعبر وسائل الإعلام وتضمن في بنوده الأساسية التالي:- نظراً لكون هذه القضية (المخطوفين والمفقودين) تهم جميع اللبنانيين وحرصاً على دقة المهمة، فقد إلتقت لجنة التحقيق لأكثر من مرة، لجنة ذوي المخطوفين والمفقودين واستمعت الى آرائهم ومطالبهم وتفهمت هواجسهم، وأبلغتهم توجيهات السلطة اللبنانية التي تؤكد على اعتبار قضيتهم قضية وطنية عادلة ستجد الحل الملائم.

- وقد تبين بعد إحصاء وفرز الإستمارات المقدمة من ذوي المخطوفين والمفقودين، أن عددها ٢٠٤٦ إستمارة عائدة للأسماء الواردة في الملحق رقم ١، وبناءً واستناداً لمعلومات ذوي المفقودين أُفيد عن وجود ٢١٦ معتقلاً في سجون العدو الإسرائيلي أُدرجت أسماؤهم في الملحق رقم ٢، وبعد الإتصال برئيس لجنة الصليب الأحمر الدولي السيد فورنييه، أوضح بأن السلطات الإسرائيلية إعترفت بوجود ١٧ معتقلاً فقط. واستناداً لإفادات ذوي المخطوفين والمفقودين أُحصي ١٦٨ مفقوداً يعتقد منظمو هذه الإفادات بأن هؤلاء المفقودين هم في عداد الموقوفين في سوريا. ولدى مراجعة السلطات السورية ثبت عدم وجودهم لديها.

الإستنتاج

- حيث أنه لم يتبين وجود أي مخطوف أو مفقود على قيد الحياة على الأراضي اللبنانية، وحيث أن كافة الميليشيات المسلحة قامت بعمليات تصفية جسدية متبادلة خلال فترة الأحداث، وقد أُلقيت الجثث في أماكن مختلفة من بيروت وجبل لبنان والشمال والبقاع والجنوب، وتم دفن البعض منها في مقابر جماعية موجودة داخل مدافن الشهداء في منطقة حرج بيروت ومدافن مارمتر في الأشرفية ومدافن الإنكليز في التحويطة، كما تم إلقاء البعض منها في البحر.

((وعليه))

لذلك تعتبر اللجنة أن جميع المخطوفين والمفقودين الذين مرّ على ظروف إختفائهم مدة أربع سنوات وما فوق ولم يُعثر على جثثهم هم في حكم المتوفين، وبالتالي توصي بالإيعاز الى ذويهم مراجعة القضاء المختص لإثبات الوفاة بصورة قانونية.

النتيجة التي توصلت اليها اللجنة الرسمية المكلفة بقضية المفقودين والمخطوفين والطريقة التي تمت بها إعلانها، أثارت العديد من ردود الفعل المستهجنة والغاضبة لدى أهالي المخطوفين والمفقودين وغيرهم من المراقبين الذين اعتبروا أن ما حدث يشكل إساءة الى مشاعرهم قبل أي شيء آخر.

حلواني

وداد حلواني رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين، سارعت مع لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين الى عقد مؤتمر صحافي بعد يومين من صدور قرار اللجنة الرسمية وشرحت مآخذ ذوي لجنة المخطوفين على النتائج وطريقة إذاعتها في وسائل الإعلام. ولا تخف حلواني مراراتها من الأسلوب الذي تعاملت به الدولة مع هذه القضية. وتقول: كنا نتوقع من الرئيس الحص أن يواجه الأهالي قبل نشر تقرير اللجنة للحفاظ على مشاعرنا كأصحاب قضية إنسانية إلا أنه مع المرارة الشديدة إعتبرنا ما حصل يشكل إعترافاً رسمياً لقضيتنا بعد ١٨ سنة من العمل والتحرك. وهنا لا بدّ من إبداء بعض الملاحظات أضافت حلواني: ١- العدد المتبقي من المخطوفين والمفقودين البالغ عددهم ١٦٧٢ بحسب الإستمارات المملوءة لدى المراكز الأمنية من المفترض إستكمال التحريات عنهم وهذا ما لم يحدث بعد.

٢- بالنسبة لإعلان الوفاة لا نعتبره إعلاناً رسمياً، ونطالب بصدور نص قانوني صريح بهذا الصدد، يشكل مستنداً قانونياً للإستحصال على وثيقة وفاة بمنأى عن الأحوال الشخصية حتى لا نقع في تعقيدات إضافية ولعدم التفرقة والتمييز بين العائلات الروحية من أهالي المخطوفين والمفقودين ولضمان عدم حصول خلافات داخل العائلات أنفسهم ولحفظ حقوق أهالي المخطوفين والمفقودين وذويهم وهذا يستوجب تعميم موحد لتاريخ الوفاة لجميع المفقودين والمخطوفين.

وبالعودة الى القانون الذي صدر في عام ١٩٩٥ والذي حدد في إحدى فقراته ما يلي: بعد مرور أربع سنوات على إعلان الفقدان يحق لكل ذوي المصلحة الإستحصال على وثيقة وفاة.

تقول حلواني تعليقاً على هذه الفقرة: لقد إنتبهنا تماماً للخلل الفاضح والمنزلق الخطير لتبعات هذه الفقرة على المستوى القانوني وأعلنا رفضنا لها بشكل قاطع لسبب بسيط، أن زوجة أحد المخطوفين منذ عام ١٩٨٢ (موظف) جاءت في عام ١٩٩٦ الى إحدى الدوائر المالية للمطالبة براتب زوجها (المفقود) وبعد أخذ ورد إستحصلت على وثيقة وفاة مؤرخة في عام ١٩٨٦ وهكذا دفنت الزوجة زوجها ولم تحصل على حقها المكتسب بفارق السنوات من ١٩٨٦ الى ١٩٩٥.

يدرك أهالي المخطوفين والمفقودين، كلهم، أو جلّهم أن قضيتهم بالمعنى المباشر شائكة ومعقدة، ويدركوا أيضاً أن لا أمل في عودة أحد من المفقودين أو المخطوفين الى الحياة باستثناء (من هم في اسرائيل أو الموقوفين في سوريا)، إلا أنهم ومع تجاوزهم (قهرياً أو إرادياً) لهذا الأمر يطالبون بإعادة الإعتبار لقضيتهم وتبنيها بشكل رسمي يليق بمشاعرهم أولاً، وثانياً ليعالج تبعات المشكلة في بعدها الإنساني والإجتماعي والأهم حتى تكون درساً لكل اللبنانيين وشاهداً على مرارة الحرب وإدانتها.

تحفل ذاكرة اللبنانيين بالعديد من الروايات عن حوادث الخطف والخطف المتبادل بين جميع المتحاربين في فترات الحرب ومراحلها المختلفة ويذكر بعضهم عمليات التبادل التي كانت تتم بين جميع الأطراف ممن كُتب لهم النجاة من التصفية على أيدي خاطفيهم.

روى لي أحد الأصدقاء: أن والده خُطف في الحرب على أيدي إحدى الميليشيات عام ١٩٨٢ فصمم على خطف أشخاص بالمقابل علّه يفك أسر والده، وفعلاً قام بالعديد من محاولات الخطف. وبما أنه ينتمي لتنظيم سياسي وعسكري في ذلك الحين كان يسلّم المخطوفين الى قيادة التنظيم وبعد أيام يُفاجأ بإطلاق سراحهم في صفقات إنسانية بحتة! إلا أن إصراره الدائم على كشف مصير والده، دفعه مجدداً الى عمليات الخطف فعاود الكرة ثانية وثالثة ورابعة وفي كل مرة كان يلمس بأم عينه مهزلة الحرب وأطرافها الأساسيين من فوق وسذاجة وغباء المقاتلين من تحت، وقال لي حرفياً: بلغ سعر من خطفتُ في إحدى المرات، عشرات الآلاف من الدولارات إضافة الى سيارة رانج روفر و...

ويروي آخر: كنت في عداد مجموعة لا عمل لها سوى الخطف. فيما تتولى مجموعة أخرى التفاوض لإطلاقهم مع الجهة الأخرى لقاء مبالغ مالية! وهكذا دخلنا لعبة الحرب بكل أبعادها بعد أن كنا هواة فأصبحنا محترفين في صيد الجوائز!

لا شك أن مشكلة من هذا النوع وقضية بهذا الحجم تقلق عيش من يتصدى لها من مسؤولين رسميين وغير رسميين إلا أن مواجهتها باتت أمراً محتوماً ولا يمكن التستر عليها والإختباء من آثارها الماثلة.

وعن أهداف لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين تجيب حلواني: لا زالت دعوتنا الأساسية قائمة وهي إعتبار يوم ١٣ نيسان (تاريخ بداية الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥) يوماً وطنياً للذاكرة، كما نطالب بإقامة نصب تذكاري يرمز الى كل ضحايا الحرب ويشكل إدانة ماثلة لجرائمها.

لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين في لبنان

الهيئة الإدارية للجنة

وداد حلواني: رئيس

حبيب نصار: نائب رئيس

مي اليان: أمين السر

مريم الصعيدي: أمين الصندوق

هيثم شمرة: محتسب

مهى عطية: عضو

أمل أبو خرج: عضو

20010509-0002-ح